الأمم المتحدة

E/2004/NGO/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 June 2004
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتقييم التنفيذ على نطاق المنظومة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

بيان مقدم من الجمعية التونسية للأمهات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمَّم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* * *

* E/2004/100 و Corr.1 و Corr.2.

280604 280604 04-39302 (A)

شارك أكثر من ٦٠ من الشخصيات وأصحاب الكفاءات على الصعيد الدولي ومن منظمات المجتمع المدني التي مثلت الأمم المتحدة (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية/قسم المنظمات غير الحكومية/المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو))، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، والمنتدى العربي الدولي للمرأة، والمنظمة العالمية للأسرة، في المنتدى الإلكتروني الدولي المعني بالقضايا الجنسانية، الذي نظمته الجمعية التونسية للأمهات وشركاؤها، واعتمدوا إعلان تونس العاصمة هذا، الذي سيكون إسهاما في أعمال منتدى المجتمع المدني، الذي سيعقد في إطار مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وذلك في تونس العاصمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إعلان تونس العاصمة

نحن، المشاركين في منتدى تونس الإلكتروني الدولي المعني بالقضايا الجنسانية، المعقود بشأن ''أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تعزيز حقوق المرأة والأسرة: النهوض بثقافة رقمية بدون إقصاء''، تحت الرعاية السامية للسيدة ليلى بن علي، حرم رئيس الجمهورية التونسية، والذي نظمته الجمعية التونسية للأمهات بالتعاون مع شركائها الدوليين والإقليميين والوطنيين، في ١٩ و ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ بالمدينة المتوسطية:

- إذ نضع في اعتبارنا المبادرة التي اتخذها الرئيس زين العابدين بن علي في عام ١٩٩٨ بتنظيم مؤتمر قمة عالمي معني بمجتمع المعلومات برعاية الأمم المتحدة؛
- وإذ نضع في اعتبارنا إنشاء الأمم المتحدة، باقتراح من تونس، لصندوق عالمي للتضامن يرمي إلى سد الفجوة الاجتماعية بين بلدان الشمال والجنوب بإقامة اقتصاد عالمي محوره الإنسان؛
- وإذ نضع في اعتبارنا تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين، ولا سيما التأكيد في آذار/مارس ٢٠٠٣، في الدورة السابعة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، على أن استفادة النساء ومشاركتهن في وسائط الإعلام وفي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمران هامان لتمكين المرأة؛
- وتجسيدا للفكرة التي دعا إليها مؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات، الذي عقدت مرحلته الأولى بجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وستعقد المرحلة الثانية منه

بتونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب بأن تُكفل على وجه الخصوص الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لجميع الأسر وبصفة خاصة للنساء اللواتي يعتبرن أقل حظا في هذا المجال؛

- وإذ نضع في اعتبارنا إعلان المجتمع المدني بشأن إقامة مجتمع للمعلومات يستجيب لاحتياجات البشرية، فضلا عن الإعلان وخطة العمل الصادرين عن ١٧٥ دولة مشاركة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة المعقودة في جنيف؛

- وتلبية لنداء الأمين العام للأمم المتحدة الموجه إلى المجتمع المدني للمشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة تونس العاصمة:

– ندعو إلى أن يسفر مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات عن تدابير ملموسة تسمح بتمكين المرأة والأسرة، لكي تستفيد الأجيال الشابة استفادة كاملة من مزايا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مع الحرص على حمايتها من الآثار السلبية للثقافة الرقمية؛

– سنعمل معا، كحكومات وعناصر في المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدولية، على إتاحة الموارد اللازمة من أجل التقاسم المنصف للمعلومات، وتبادل أفضل الممارسات في مجال الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات واستخدامها، وكفالة النهوض بالأسرة وعلى وجه الخصوص مراعاة المنظور الجنساني في هذا المجال؛

– سنعمل حتى يستفيد جميع أفراد الأسرة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتقاسم المعارف والخبرات وتهيئة بيئة مواتية للمشاركة الكاملة للنساء والأمهات والشبان في الفضاءات الافتراضية، مما سيسمح بتقليص ظاهرة الإقصاء وبوضع أسس عهد جديد، عهد مجتمع معلومات يستجيب لاحتياجات سكان كل بلد مع احترام التنوع وتعزيز ثقافة السلام؛

– سنعمل حتى تُسخَّر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لخدمة حقوق المرأة والأسرة ولتعزيز الثقافة الرقمية داخل الأسرة كي تكون المعلومات والاتصالات من المنافع العامة العالمية التي يستفيد منها جميع أفراد الأسرة على قدم المساواة، رجالا ونساء وشبانا وشيوخا ومعوقين وأغنياء وفقراء وحضريين وريفيين، سواء كانوا في بلدان الشمال أم في بلدان الجنوب؛

- سنحرص على كفالة وصول المعوقين وجميع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك تيسيرا لإدماجهم في الحياة العملية وفي المجتمع؛

- ندعو إلى أن تكون السياسات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات شاملة ومتكاملة وجامعة وأن تنفذ محليا. وينبغي أن تركز على الأسرة وتراعي نوع الجنس. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، يجب الحرص بصفة خاصة على إنشاء هياكل أساسية ملائمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت في أوساط الأسر الريفية (بواسطة القوافل الإلكترونية والتضامن الرقمي والفضاء الافتراضي، على سبيل المثال) بغية تقليص جانب كبير من الفجوة الرقمية؛

- سنحرص على أن تكفل محتويات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على مختلف المستويات في النظامين التعليمي والمجتمعي فضلا عن وسائط الإعلام، نشر معلومات جيدة وموضوعية ومتوازنة. ومن الأساسي أن تحترم محتويات وسائط الإعلام التعددية وتنوع الأصوات والصور والعبارات التي تدافع عن الإنصاف والعدل بين الجنسين. وينبغي أن تشارك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومحتواها والتحكم فيها. ويجب أن يكون باستطاعة المرأة العربية على وجه الخصوص محو الأثر السلبي للصورة الخاطئة التي تقدمها معظم وسائط الإعلام، وذلك بتعزيز قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- سنحرص على إنشاء آليات تنظيمية دولية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بغية احترام القيم الجوهرية وكفالة أخلاقيات مهنية في هذا المجال، مما يسمح بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

- ندعو قادة العالم أجمع إلى العمل من أجل إحلال سلام دائم لضمان أمن المرأة والأسرة، بتشجيع استفادتهما من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومن التنمية وبإنشاء آلية لتنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن المنتدى المعقود بشأن ”أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تعزيز حقوق المرأة والأسرة: النهوض بثقافة رقمية بدون إقصاء“.